

## مدخل إلى القضية اللبنانية (\*)

لكل أزمة جذورها وأبعادها وانعكاساتها. وهكذا الأزمة اللبنانية. وقد تضمن بيان الحكومة أمام المجلس النيابي في مستهل جلسة المناقشة العامة التي انعقدت في ٢٢ نيسان ١٩٨٠ تشخيصاً للأزمة جاء فيه:

إن للأزمة اللبنانية جذوراً عميقة تعود إلى أجيال من التقصير والغفلة. فمنذ فجر الاستقلال أحقق اللبناني في بناء الدولة الصالحة، الدولة القادرة والعادلة، وفي بناء المواطن الصالح، المواطن الذي يدين بالولاء كاملاً لوطنه الواحد. فما أن هبّت رياح الأزمة عام ١٩٧٥ حتى تخلخت أمامها أوصال الدولة، وتقوّضت مؤسساتها، وتفرّق المواطنون شيعاً متناحرة متطاحنة، وانهارت القيم الاجتماعية والأخلاقية والإنسانية والوطنية.

وللأزمة اللبنانية مسببات داخلية، منها السياسي ومنها الاجتماعي ومنها الاقتصادي، يرجع بعضها إلى ممارسات طائفية عفنة وبعضها إلى أنظمة بالية عقيمة وبعضها إلى اختلالات اجتماعية فادحة. وبدلاً من أن تلقى هذه المسببات ما تستوجبه من سبل المعالجة عبر العهود التي مرت منذ الاستقلال تحولت إلى مطايا للمزايدات والمشاحنات والاستغلال والإثارة، وأحدثت في

(\*) نص محاضرة ألقيت في قاعة الوست هول في الجامعة الأميركية في بيروت بدعوة من النادي الثقافي العربي في ٩ كانون الثاني ١٩٨١.

عوامل تضافرت على تفجير الأزمة أصبح الآن، بعد كل ما جرى من تقتيل وتدمير وتعطيل وتهجير، يعكس مشكلة مركبة من أسباب الأزمة ونتائجها معاً. ونتائج الأزمة لا تقل عن أسبابها خطورة على صعيد الوطن والمواطن، لا سيما وأن بين ذبول الأزمة معضلات اجتماعية واقتصادية في غاية العمق وفي منتهى الحدّة.

### بين المشكلة والقضية ووجهات النظر

قال أحدهم: لو شئنا أن نصوّر المشكلة اللبنانية في معادلة حسابية لقلنا إنها تجسّم جملة قضايا يساوي عددها ضعفي عدد الفرقاء في لبنان ناقصاً واحداً. أما لماذا يساوي ضعفي عدد الفرقاء فلأن لكل فريق قضيتين: قضية يجهر بها وقضية يخفيها. وأما لماذا ينقص العدد واحداً فلأن بين الفرقاء فريقاً عنده قضية واحدة هي القضية التي يخفيها. وهذا الفريق هو الدولة. ولو تابعنا المنطق الحسابي في عملية اختزال بسيطة، لاستخلصنا أنّ الدولة في نهاية التحليل هي القضية.

فهذا فريق يرى القضية، كل القضية، في الوجود البشري الفلسطيني، وغيره يراها في الوجود الفلسطيني المسلّح، وهناك من يراها في معضلة الشرق الأوسط وارتباط المصير اللبناني بها، وهناك من يراها في خلل عميق في النظام اللبناني تلازم معه غياب دعامتين من دعائم المناعة في بنية الوطن: هما الدولة الصالحة والمواطن الصالح.

ولكم حجب هذا التصوير أو ذاك للقضية اللبنانية حقائق ودوافع ومنطلقات أخرى، فبعضهم في حقيقة الأمر يضمّر عداًً لوحدة لبنان، وبعضهم يحتزن عداًً لعروبة لبنان، وبعضهم ينساق وراء مصالح ومنافع

ومطامع فردية أو حزبية شحذتها ظروف الأزمة وذيولها ومضاعفاتها وأصبح لها مؤسساتها، وبعضهم متورط في تنفيذ مآرب خارجية، وعلاقة بعض الفرقاء بمختلف القوى الخارجية هي من الأسرار المكشوفة، وتبلغ في حالات كثيرة مبلغ الارتهان إلى إرادة تلك القوى: فهذا مرتبط بدولة كبرى، وذاك مرتبط بدولة صغرى، وبعضهم مرتبط بالعدو الإسرائيلي، وبعضهم مرتبط بهذه الدولة العربية أو بتلك.

فالمشكلة اللبنانية اليوم هي كل ذلك، وحال التأزم أو الأزمة التي نعيش هي مظهر لها. تلك هي المشكلة ولكن ليست هي القضية. وشتان بين مشكلة وقضية. وعندما يختلط المفهومان، تضع القضية وما تقترب به من أهداف سامية، وتبقى المشكلة. وهكذا، بتنا ويا للأسف نسمع كفوفاً من البعض بقضية فلسطين مبعثه برم بالتجاوزات التي يقترفها المسلحون الفلسطينيون، وكفوفاً بوحدة الوطن منشؤه نفرة من العريضة التي ترتكبتها الأحزاب والعصابات المسلحة تحت شعار الوطنية والولاء للبنان، وكفوفاً بصيغة التعايش بسبب العثرات التي اعترضت تطبيقها باسم حقوق الطوائف وظلماتها وضماناتها. وكفوفاً بعروبة لبنان من جراء إساءات صدرت عن الأنظمة العربية المختلفة سواء في إقدامها أو في إعراضها، في فعلها أو في إحجامها، عن عمد أو عن لامبالاة منها، وكفوفاً بسيادة الوطن بنتيجة قصور الدولة عن بسط سلطانها وعجزها عن الوفاء بمسؤولياتها أو التزاماتها.

واللبناني مطالب اليوم، أكثر من أي وقت مضى، بالصمود، وهو بالتالي بحاجة، أكثر من أي وقت مضى، إلى قضية. إذ كيف يكون صمود من غير قضية.

الصمود أنبل آيات الكفاح. فكما لا كفاح من غير قضية، فلا صمود من غير قضية.

والصمود غير البقاء. وبين البقاء والصمود من البون ما بين العيش والحياة. فعندما نتحدث عن الصمود فإننا لا نقصد العيش في انتظار ساعة الخلاص وإنما نقصد سعياً فيه عمل وفيه تصميم، نستهدف منه، ما أمكننا، التحكم بمصيرنا أو، في أضعف الإيمان، التأثير فيه. هذه الأزمة ستنتهي يوماً، وستغدو صفحة مطوية ولو سوداء في تاريخنا. لا مشاحة في ذلك، فأى أزمة في التاريخ لم تنته؟ ولكنّ السؤال هو: متى وكيف؟ والصمود الفاعل مطلوب من أجل هدفين: اختصار أمد الأزمة ما أمكن، والحفاظة على القيم التي قام عليها لبنان وآمن بها اللبناني، فلا تأتي نهاية الأزمة على حساب إنسانية الإنسان أو وحدة الوطن أو تماسك الشعب أو حرية الفرد أو سيادة الدولة أو دور لبنان القومي في المجتمع العربي أو رسالة لبنان الحضارية في العالم الأرحب.

فما هي القضية التي ندعو اللبناني إلى الصمود من أجلها؟

ففي ظلّ الانقسام الذي أطلق شرارة الأحداث عام ١٩٧٥ بدا وكأنّ هناك قضيتين تعطلّ إحداها الأخرى، وفي ظلّ التفتت الذي استشرى بعد تفاقم الأحداث أصبح يبدو وكأنّ هناك قضايا متعارضة تتلاطم ويحطم بعضها البعض. ولم يتسنّ للبنانيين أن ينضوا تحت قضية موحدة فتمزّقوا شذر مذر على تصادم وجهات النظر.

إن صوغ القضية يتطلب أول ما يتطلب فرزها عن المشاكل التي انبثقت منها وتلك التي تشابكت معها وتداخلت.

## الوجود الفلسطيني

هناك من يقرن المشكلة بالوجود البشري الفلسطيني، ذاك الوجود الذي أخلّ، حسب رأي هؤلاء، بالميزان الديموغرافي الحساس في لبنان مما رزع أركان صيغة التعايش التي قام عليها لبنان وقوّض مرتكزات الاستقرار فيه. والحل لا يتحقق في نظر هؤلاء إلا بتوزيع الفلسطينيين للمقيمين على أرض لبنان بين البلدان العربية، كل حسب إمكانات استيعابها

هذه الرؤية لا تستقيم مع القول بوجود قضية تسمى قضية فلسطين ترتكز على هدف استعادة وطن سليب وحق شعب مشرد في تقرير مصيره والعودة إلى دياره. وهذه الرؤية تنطوي على النظر إلى الوجود البشري الفلسطيني في لبنان على أنه مجرد مشكلة للبنان نتجت عن دخول جماعات من اللاجئين منذ أكثر من ثلاثين سنة، كأنما في غفلة منا، ولم نستفق إلى وجودهم بيننا إلا اليوم. وإلا فما بالنا لم نكتشف الضرر من وجود هؤلاء وضرورة التخلص منهم إلا اليوم، وما بالنا لم نطالب بذلك منذ عشرين سنة. فهل كنا نتبنى قضيتهم منذ سنوات ونعتبرها قضيتنا، ثم تبدل تفكيرنا وأصبحنا اليوم ننكر على هؤلاء قضيتهم، وبالتالي حقهم في تقرير مصيرهم وإقامة دولة على أرضهم والعودة إلى ديارهم، فأخذنا على نقيض ذلك ندعو إلى أن يذهب هؤلاء القوم شتاتاً في طول العالم العربي وعرضه ويذوبوا في مجتمعاته. كأنما لم يعد لهذا الشعب حقوق وطنية بعد أن اغتصبها الصهيوني منه، ولم يعد له أرض بعد أن اقتلعه الصهيوني منها. إنني أعجب ما إذا كان أصحاب هذه الدعوة لا يدركون أن دعوتهم هذه هي بمثابة التني لتوطين الفلسطينيين من حيث المبدأ، وما المناادة بتوزيع الفلسطينيين على البلدان العربية إلا غطاء للمفاوضة على العدد الذي

يرضى لبنان بهضمه في مجتمعه. بعبارة مختصرة فإن هذه الدعوة تتفق مع مشاريع التوطين التي تدغدغ أحلام الصهاينة ومن وراءهم.

إننا نرفض فكرة توطين الفلسطينيين خارج حدود الأرض الفلسطينية لا مجرد أنها تتنافى مع المصلحة اللبنانية، كما يصير البعض على القول وقد يكون في قولهم وجهة، وذلك من حيث أن إمكانات لبنان وقدراته تضيق عن استيعاب ذاك العدد الضخم، ومن حيث أن توطين ذاك العدد قد يكون من شأنه إحداث خلل في تكوين المجتمع اللبناني قد لا يكون من السهل امتصاصه، وإنما نرفض فكرة التوطين وطنياً وقومياً من حيث أنها تتنافى مبدئياً وحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وفي العودة إلى وطنه وفي إقامة دولة على ترابه، فالقضية بالنسبة إلى لبنان لا يمكن أن تكون قضية مصلحة وحسب وإنما قضية مبدئية وطنية وقومية. فهي تتعلق بصلب القضية العربية التي يلتزم لبنان بها التزاماً كاملاً، وقد جدد التزامه هذا تكراراً منذ وقوع نكبة فلسطين مع كل خطاب ألقاه رئيس الجمهورية تقريباً، ومع كل بيان وزاري تقدمت به حكومة جديدة من مجلس النواب، ثم مع صدور المبادئ الوافقية التي أقرها مجلس الوزراء وأعلنها رئيس الجمهورية، تلك المبادئ التي أعرب مختلف الأطراف عن موافقتهم عليها خطياً عندما دعوا إلى القصر الجمهوري لهذا الغرض في مستهل حزيران ١٩٨٠. وقد شاركت في تلك العملية شخصياً.

ولو نظرنا إلى قضية رفض التوطين على أنها مجرد قضية مصلحة لفتحنا الباب على مصراعيه للمساومة عليها: فالمصلحة اعتبار نسبي لا مبدئي. وما يضر كثيره قد لا يضر قليله. والحديث عن ضرر بمصلحة يجر إلى الحديث عن وسائل تدارك الضرر أو تعويضه. ولن يعدم الساعون إلى التوطين مثل

تلك الوسائل. والحديث عن اختلال في التوازن لا بد أن يجر إلى الحديث عن سبل تصحيح الخلل ووسائله، ومجال الأخذ والردّ هنا أيضاً رحب. لذلك كله فإننا نشدّد على رفضنا لفكرة التوطين أساساً ومبدءاً من حيث أنها تشكل انتهاكاً لقضية وطنية وقومية لا مجرد أنها تتعارض مع مصلحة معينة في وقت معين. وهذا الموضوع يجب أن لا يكون من مواضع الخلاف وإثماً من مواضع التلاقي فيما بين الفرقاء اللبنانيين، وكذلك بين اللبنانيين والفلسطينيين.

وعندما نجلو رؤيتنا على هذا النحو فإننا نساعد على تخلص القضية من المشكلة، القضية الفلسطينية من مشكلة الوجود البشري الفلسطيني.

### الوجود المسلّح

وهناك مشكلة الوجود الفلسطيني المسلّح. وعلينا أن نعترف بأن هذا الوجود كان مصدر إزعاج ومضايقة لكثيرين ومصدر خوف وقلق لآخرين. وسرعان ما نشأ تيار سياسي معارض لذلك الوجود، ومع الزمن أخذ هذا التيار يتنامى ويتعاطم مع تزايد التجاوزات التي ترتكبها عناصر مسلّحة من الفلسطينيين، ومع اتساع رقعة انتشارهم غير المنظم وغير المشروع، ثم مع تكاثر الصّدّامات المسلّحة في المناطق الآهلة، وبعضها مكتظة بالسكان، مما عرّض سلامة المواطنين الآمنين العزّل وممتلكاتهم للخطر فأثار حفيظتهم واستفزّ فيهم روح التململ والاعتراض.

والمعارضة، للوجود الفلسطيني المسلّح توزعت على ما يبدو بين منطلقات أربعة: منطلق يرفض الوجود الفلسطيني المسلّح من حيث يرفض كل وجود مسلّح غير وجود السلطة الشرعية، ومنطلق يرفض الوجود الفلسطيني

المرحومين في الحديث  
منهم من يصرح  
من حيث  
تعرض مع مصلحة  
من موصي خلاف  
هكذا في لبنانين

في حيز قضية من  
في المصبي.

المرحومين بأن هذا  
وقد وفق الآخرين.  
معهم من أحد هذا  
كأنه عرض مسلحة  
وعر شروع. ثم مع  
كثرة سكان. مما  
لقد أثار حفيظتهم

يسوي منطلقات  
يرصد كل وجود  
الوجود الفلسطيني

المسلح من حيث يسوغ وجوداً مسلحاً مضاداً، ومنطلقاً  
الفلسطيني المسلح من حيث يرفض الممارسات الشاذة  
للنظام والقانون وتهديداً لأمن المواطنين واستقرارهم،  
الوجود الفلسطيني المسلح من حيث يرفض أي وجود  
وبالتالي لقضية فلسطينية.

أيّاً كان المنطلق لمعارضة الوجود الفلسطيني المسلح فإن  
مراء فيه أن صوت المعارضة كان أكثر خفوتاً، وما كان له  
السنوات الأخيرة، لولا ظاهرتان هما إلى حد ما وجه  
ظاهرة الانتشار غير المنظم وغير المنضبط للمسلحين  
إطار الاتفاقيات المعقودة بين الدولة اللبنانية  
الفلسطينية، وما رافق هذا الانتشار من ممارسات  
والظاهرة الأخرى هي ضعف الدولة وأدواتها، مما غيَّب  
التي كان من المفروض بما كان يجب أن تتمتع به من المص  
ومن موقع الالتزام بالسيادة الوطنية وبالقضية الفلسطينية  
حدود السلامة لجميع المقيمين على أرض لبنان من لبنا  
وأن تسهر من ثم على تقييد الجميع بتلك الحدود على  
للمواطن الأعزل حقه في الأمن والعيش الكريم.

وهكذا، إذا ما حددنا المشكلة على هذا الوجه فإن  
المشكلة عن القضية: مشكلة الوجود الفلسطيني المسلح  
وقضية فلسطين.

### القضية اللبنانية وقضية المنطقة

والترابط القائم بين القضية اللبنانية وقضية الشرق

زاوية أخرى لبّ المشكلة. وهذا الترابط مزده، من جهة، إلى أن لبنان جزء لا يتجزأ من المنطقة ومن الطبيعي أن تكون قضية المنطقة قضيته، وأن يتأثر بتطوراتها، ثم إن لبنان بلد عربي وعروبتة تلمي عليه بطبيعة الحال التزاماً بالقضية العربية. ومرده من جهة ثانية، إلى الوجود الفلسطيني البشري والمسلّح في لبنان الذي تتجسد فيه القضية الفلسطينية بكامل أبعادها. ولا يبرز هذا الترابط كما يبرز من خلال قضية الجنوب اللبناني التي أصبحت تختصر كل المعاناة اللبنانية وكل المخاطر التي تتهدد المصير اللبناني.

لا غلو في القول إن قضية الشرق الأوسط قديمة قدم الحضارة في هذه المنطقة. ومكمن القضية كان دوماً موقعها الجغرافي الاستراتيجي على محاور الاتصال بين الشرق والغرب. فموقع المنطقة هو الذي حولها منذ القدم وعبر العصور إلى مطمع القاصدين من كل حذب وصبوب في طريق سعيهم إلى السيطرة على العالم المتحضّر في حقبات معينة من الزمن أو على رقعة حيوية منه. وحسبنا للتدليل على ذلك، دون الغوص في معارج التاريخ القديم والحديث، أن نذكّر بأبرز محطات تاريخ هذه المنطقة: من فتوحات الإغريق إلى فتوحات الرومان إلى صراع الروم والفرس إلى الحروب الصليبية إلى دخول العثمانيين إلى زحف نابليون إلى الحرب العالمية الأولى فالانتدابين الفرنسي والبريطاني اللذين تقاسما المنطقة. وغزوة الصهيونية التي تجسدت في قيام إسرائيل كانت آخر تلك الظواهر. وأصبح للموقع الاستراتيجي علامات فارقة: قناة السويس، مضيق هرمز، باب المندب، مصبّات النفط على البحر المتوسط وغيرها. هذا فضلاً عن أن المنطقة كانت مهبط الرسالات السماوية: اليهودية فالمسيحية فالإسلام.

وإذا كان الموقع الجغرافي الاستراتيجي للمنطقة دائماً في أساس المشكلة

زاوية أخرى لبّ المشكلة. وهذا الترابط مرده، من جهة، إلى أن لبنان جزء لا يتجزأ من المنطقة ومن الطبيعي أن تكون قضية المنطقة قضيته، وأن يتأثر بتطوراتها، ثم إن لبنان بلد عربي وعروبتة تلمي عليه بطبيعة الحال التزاماً بالقضية العربية. ومرده من جهة ثانية، إلى الوجود الفلسطيني البشري والمسلّح في لبنان الذي تتجسد فيه القضية الفلسطينية بكامل أبعادها. ولا يبرز هذا الترابط كما يبرز من خلال قضية الجنوب اللبناني التي أصبحت تختصر كل المعاناة اللبنانية وكل المخاطر التي تتهدد المصير اللبناني.

لا غلو في القول إن قضية الشرق الأوسط قديمة قدم الحضارة في هذه المنطقة. ومكمن القضية كان دوماً موقعها الجغرافي الاستراتيجي على محاور الاتصال بين الشرق والغرب. فموقع المنطقة هو الذي حولها منذ القدم وعبر العصور إلى مطمع القاصدين من كل حذب وصبوب في طريق سعيهم إلى السيطرة على العالم المتحضّر في حقبات معينة من الزمن أو على رقعة حيوية منه. وحسبنا للتدليل على ذلك، دون الفوص في معارج التاريخ القديم والحديث، أن نذكّر بأبرز محطات تاريخ هذه المنطقة: من فتوحات الإغريق إلى فتوحات الرومان إلى صراع الروم والفرس إلى الحروب الصليبية إلى دخول العثمانيين إلى زحف نابليون إلى الحرب العالمية الأولى فالانتدابين الفرنسي والبريطاني اللذين تقاسما المنطقة. وغزوة الصهيونية التي تجسدت في قيام إسرائيل كانت آخر تلك الظواهر. وأصبح للموقع الاستراتيجي علامات فارقة: قناة السويس، مضيق هرمز، باب المندب، مصبّات النفط على البحر المتوسط وغيرها. هذا فضلاً عن أن المنطقة كانت مهبط الرسالات السماوية: اليهودية فالمسيحية فالإسلام.

وإذا كان الموقع الجغرافي الاستراتيجي للمنطقة دائماً في أساس المشكلة

منذ عابر الأيام، فإن القضية اليوم تتلازم في الأذهان مع قضيتين مستجدتين: قضية فلسطين وقضية النفط.

بقيت قضية النفط تحت سطح الأحداث حتى وقت قريب، وذلك طيلة فترة كانت الدول الصناعية تتحكم بصناعة النفط إنتاجاً وتسويقاً في ظل حالة تميزت بفائض من الطاقة الإنتاجية ونهم من البلدان النفطية إلى الموارد المالية لمواجهة نفقاتها المتصاعدة، مما تسبب في تنافس مرير وحادّ بينها في أسواق النفط ومنتجاته، وأبقى على قبضة الدول الصناعية متحكمة بمقدرات البلدان النفطية في ما يخدم أهدافها. وكانت دول المنطقة طيلة تلك الفترة، كما لم تزل اليوم، في حال اضطراب مستمر من جرّاء تفاعلات نكبة فلسطين وانعكاساتها. وأخذت قضية النفط تكتسب حجماً جديداً شيئاً فشيئاً مع قيام منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) وتقدمها على طريق التضامن في السياسة النفطية، وربما أمكن القول إن قضية النفط باتت تطفو على سطح الأحداث منذ الحرب العربية الإسرائيلية عام ١٩٧٣ مع قفزة تاريخية في أسعار النفط إثر تلك الحرب.

كان لبنان طيلة تلك الفترة في حال من الرخاء الاقتصادي، يفيد من تطورات قضية الشرق الأوسط بشقيها: الفلسطيني والنفطي. فمُنذ قيام الدولة الصهيونية على أرض فلسطين انفرد مرفأ بيروت دون مرفأ حيفا بكونه بؤابة للشرق، وحلّت طرابلس والزهراني محل حيفا مصباً للنفط، وراح لبنان ينمو بسرعة، ومن غير منافسة تقريباً، مركزاً ومقصداً ومنطلقاً لفورة من النشاطات التجارية والمالية والسياحية وشتى الخدمات. أما الاضطراب السياسي الذي اجتاح المنطقة وأطاح برؤوس وحكومات نتيجة مضاعفات نكبة فلسطين وذيلها، فقد أفاء على لبنان بالخير العميم بما أطلق صوب لبنان من دقق للال والعمال والكفاءات من سائر أرجاء

المنطقة. غير أن هذا الخير بقي ضحلاً فلم يتسرّب إلى أعماق الحياة في لبنان بدليل أن انفجار الفتنة الكبرى عام ١٩٧٥ بدا وكأنه دفع بذلك الهيكل الركيك من الرخاء والازدهار إلى شفير التداخي والانهار.

ولقد أوجزت المشكلة مرة بالقول إن منطقة الشرق الأوسط « تعرّضت لتحديات عسيرة من جرّاء نعمة هبطت عليها ونكبة نزلت بها قبل أن تكون شعوب هذه المنطقة متهيئة لمواجهة هذه التحديات. أما النعمة فثروة النفط وأما النكبة فكارثة فلسطين. فقد ظهرت النعمة ووقعت النكبة مترامتين في وقت كانت الشعوب العربية فيه طريّة العود غصّة الإهاب ولمّا يمض على تحررها من ريقة الاستعمار سوى ربح يسير من الزمن، أو أنها ما زالت تزرع تحت نير الحكم الأجنبي ولم تتحرر إلا بعد سنوات تفاوت امتدادها بين قطر عربي وآخر. فكان من شأن تلك الثروة أن شحذت لدى قوى العالم الكبرى شهية المطامع في ثروات الأرض العربية فحوّلت المنطقة إلى ساحة للصراع والتجاذب بين تلك القوى. وأما نكبة فلسطين فقد حلّت بأوزارها الإنسانية والقومية الثقيلة على شعوب لم تكن قد نفضت عن عاتقها رواسب ماضيها الكليل بأثقال الاستغلال والاستعمار، ولم تكن بالتالي قادرة على مواجهة صدمة بذلك البعد والعمق. فلا غرابة والحال هذه إن عجزت شعوبنا عن النهوض بأعباء المرحلة العسيرة ».

وهكذا فإن قضية المنطقة هي أكبر من لبنان من حيث أنها تتناول الإنسان العربي بوعيه وإدراكه وإمكاناته وقدراته ومن حيث أنها تقتضي تضامن العالم العربي وتوحيد صفه، ومن حيث أنها تتشابك مع تضارب مصالح القوى الكبرى في العالم وصراعاتها. أما الأمر كذلك، فالاستنتاج البديهي هو أن حلّ قضية المنطقة ليس في يد لبنان.

فإذا كنا ندرك أن القضية اللبنانية مرتبطة بقضية الشرق الأوسط، وإذا كنا ندرك أن لا فكاك لقضيتنا عن قضية المنطقة، وقد حاولنا ذلك عن أكثر من سبيل من خلال القمم العربية والأمم المتحدة ولكن من غير جدوى، وإذا كنا ندرك أن لا قدرة لنا على فرض حل لقضية المنطقة، فهي أكبر منا. ونحن وإن كنا أكثر الناس تأثراً بها فقدّرنا أن نكون الأقل تأثيراً فيها، وأسطع دليل على ذلك اتفاقيات كامب دايفيد وما سبقها ورافقها وتبعها من مباحثات ومحادثات ومفاوضات فوق رؤوسنا تتناول مصيرنا من غير أن يكون لنا فيها رأي أو كلمة، فإذا كنا ندرك كل ذلك فلا خيار أمامنا سوى الصمود الفاعل من خلال التعايش مع أزمة المنطقة إلى أن تبلغ القضية الفلسطينية مبلغها من الحل العادل والدائم، الذي لا يمكن للبنان أن يرضى بأقل منه، وذلك من موقع التزامه القومي بقضية فلسطين كما من موقع إدراكه أن أي حل لا يقوم على العدل لن يكون سبيلاً إلى الاستقرار في المنطقة.

إن تعايش لبنان مع أزمة المنطقة ضروري وممكن في آن. فهو ضروري من حيث أن الواقع يفرضه، ولا مندوحة عنه عملياً، إذ إننا لا نملك فكاكاً عن أزمة المنطقة ولا حلاً لها. وهو ممكن لأكثر من اعتبار. فكما كان ممكناً بصيغة ما، قبل عام ١٩٧٥، فيجب أن يكون ممكناً اليوم بانتظار الحل النهائي ولو بصيغة معدلة. وكما هو متيسر للبلدان العربية المجاورة فيجب أن يكون متيسراً للبنان. فالواقع أن ما من بلد عربي في منطقة الشرق الأوسط إلا ويتأثر، ولو بدرجات متفاوتة وبأشكال مختلفة بأزمة المنطقة. ولكنها جميعاً استطاعت أن تخلق ظروفاً مؤاتية للتعايش مع الأزمة بانتظار الحل العادل والدائم لها، إلا لبنان فإنه ترك نفسه يغرق في لجة قضية الشرق الأوسط بحيث أصبح مصيره يبدو وكأنه مرتبط ارتباطاً عضوياً بمآل أزمة

المنطقة، لا بل أكثر من ذلك فالوضع السياسي والأمني في لبنان أضحى غاية في الإرهاف بتفاعله شبه اليومي مع أصداء التطورات المتصلة بأزمة المنطقة وانعكاساتها.

إذا فصلنا في الرؤية القضية عن المشكلة، القضية اللبنانية عن مشكلة الصمود وبالتالي التعايش مع أزمة الشرق الأوسط، هانت طريق المعالجة وبانت حدودها.

إن للتعايش مقوماته وشروطه. فلا يستقيم إلا مع قدر من الأمن والاستقرار والطأنينة، ومع قدر من التلاحم والتفاهم والتضامن على المستوى الوطني، ومع قدر من المواجهة الفعالة للقضايا الاجتماعية والاقتصادية والحياتية. ويمكننا أن نوجز الشروط اللازمة لتحقيق ذلك تحت ثلاثة عناوين:

أولاً، تحرير الشريط الحدودي من هيمنة إسرائيل ووضع حد لاعتداءاتها على الجنوب، وذلك بالعمل على تأمين تنفيذ مقررات مجلس الأمن الدولي بالتعاون مع القوات الدولية توصلاً إلى إعادة بسط سلطة الدولة على منطقة الجنوب برمتها حتى الحدود المعترف بها دولياً. ويقتضي من أجل ذلك توسل كل السبل الممكنة، بما في ذلك السعي إلى حشد كل الإمكانيات والطاقات العربية في سبيل الضغط على الأمم المتحدة وعلى الدول الكبرى لإكراه إسرائيل على الانصياع إلى الإرادة الدولية وتمكين القوات الدولية من تنفيذ مهامها.

ثانياً، العمل على تنظيم الوجود الفلسطيني المسلّح في إطار الاتفاقيات المعقودة بين الدولة اللبنانية ومنظمة التحرير الفلسطينية، بما يضمن سلامة العلاقة بين الدولة والمنظمة وبين الشعبين اللبناني والفلسطيني، مع الأخذ في

المنطقة، لا بل أكثر من ذلك فالوضع السياسي والأمني في لبنان أضحى غاية في الإرهاف بتفاعله شبه اليومي مع أصداء التطورات المتصلة بأزمة المنطقة وانعكاساتها.

إذا فصلنا في الرؤية القضية عن المشكلة، القضية اللبنانية عن مشكلة الصمود وبالتالي التعايش مع أزمة الشرق الأوسط، هانت طريق المعالجة وبانت حدودها.

إن للتعايش مقوماته وشروطه. فلا يستقيم إلا مع قدر من الأمن والاستقرار والطأنينة، ومع قدر من التلاحم والتفاهم والتضامن على المستوى الوطني، ومع قدر من المواجهة الفعالة للقضايا الاجتماعية والاقتصادية والحياتية. ويمكننا أن نوجز الشروط اللازمة لتحقيق ذلك تحت ثلاثة عناوين:

أولاً، تحرير الشريط الحدودي من هيمنة إسرائيل ووضع حد لاعتداءاتها على الجنوب، وذلك بالعمل على تأمين تنفيذ مقررات مجلس الأمن الدولي بالتعاون مع القوات الدولية توصلاً إلى إعادة بسط سلطة الدولة على منطقة الجنوب برمتها حتى الحدود المعترف بها دولياً. ويقتضي من أجل ذلك توسل كل السبل الممكنة، بما في ذلك السعي إلى حشد كل الإمكانيات والطاقات العربية في سبيل الضغط على الأمم المتحدة وعلى الدول الكبرى لإكراه إسرائيل على الانصياع إلى الإرادة الدولية وتمكين القوات الدولية من تنفيذ مهامها.

ثانياً، العمل على تنظيم الوجود الفلسطيني المسلّح في إطار الاتفاقيات المعقودة بين الدولة اللبنانية ومنظمة التحرير الفلسطينية، بما يضمن سلامة العلاقة بين الدولة والمنظمة وبين الشعبين اللبناني والفلسطيني، مع الأخذ في

الاعتبار مستجدّات الوضع في الجنوب ومقررات ومؤتمرات القمة العربية المتعلقة بلبنان، والتزامات لبنان تجاه الأمم المتحدة في نطاق الحرص على تأمين تنفيذ قرارات مجلس الأمن وتسهيل مهام القوات الدولية.

ثالثاً، تحقيق حد أدنى من الوفاق بين الفئات اللبنانية عبر الدولة حول مواضيع الخلاف السياسي العالقة. بذلك تردم الفجوات التي من خلالها تسرّبت عوامل التفجير من الخارج. وعندما يصبح الجيش اللبناني مؤهلاً لتسليم المسؤوليات الأمنية على نطاق واسع فإن أول ترجمة للوفاق لا بد أن تكون في خطة أمنية شاملة ومشتركة، تتناول كل المناطق اللبنانية معاً ويشترك في وضعها وتنفيذها الجيش اللبناني وقوات الردع العربية وقوى الأمن الداخلي. وذلك ريثما يصبح الجيش اللبناني مؤهلاً للحلول محل قوات الردع العربية، فيدعى حينذاك إلى توسيع انتشاره تدريجياً ليشمل كل الأراضي اللبنانية. فالخطة الأمنية الشاملة هي الترجمة العملية للالتزام بوحدة لبنان وهو موضوع المبدأ الأول من مبادئ الوفاق التي صدرت عن مجلس الوزراء في ٥ آذار ١٩٨٠.

إذا تحققت هذه الشروط الثلاثة، أو على الأقل إذا تحقّق قدر محسوس منها، فإن لبنان الوطن والدولة يكتسب حداً من المناعة يمكنه من الصمود في وجه العواصف التي تهب عليه من الخارج وبالتالي التعايش مع أزمة المنطقة إلى أن تلقى الحل العادل المنشود.

وحديث الوفاق يجرنا إلى الحديث عن مواضيع الخلاف من جهة وعن رؤيا المستقبل من جهة أخرى.

### الانقسام السياسي

لا ريب في أن هناك مشكلة عميقة ناشئة عن خلل قائم في النظام

السياسي، كان من شأنها إثارة الأزمات المتتالية والإبقاء على مستوى غير صحي من التوتر في الجو السياسي حتى قبل أن تنشأ ظاهرة الوجود الفلسطيني المسلّح وقبل أن يبادر أي طرف إلى طرح الوجود البشري الفلسطيني كعامل إخلال بالتوازن الديمغرافي اللبناني. ومن الشواهد على ذلك أحداث عام ١٩٥٨ وما سبقها وتلاها من تطورات انعكس فيها مدى التفاعل بين الوضع اللبناني الداخلي وبين تطورات الوضع في المنطقة.

بعد كل المعاناة والمخاطر التي تعرض لها اللبناني عبر سنوات من الأزمة سادها جو من التسيّب والعنف، من الطبيعي أن يكون الهاجس الأكبر اليوم هو الأمن. مع ذلك لا بد من الاعتراف بأن الأزمة هي في جذورها سياسية، وما المشكلة الأمنية إلا مظهر لها، أو هكذا هي إلى حدّ بعيد. لو لم يكن هناك مشكلة سياسية لما انفجرت الأحداث، ولولا استفحال المشكلة السياسية لما تفاقمت الأحداث، ولولا بقاء المشكلة السياسية مستحكمة حتى اليوم لما بقي الوضع الأمني معرضاً للانفجار في أية لحظة.

المطلوب إذن الاهتمام بالوجه السياسي للمشكلة مع الاهتمام بالوجه الأمني لها إذا كان الهدف اجتثاث المرض لا مجرد مداواة عوارضه.

هذا لا يعني أن الأحداث الأمنية اكتسبت مع تطورها بعداً ذاتياً متميزاً عن الجذور السياسية التي أنبتتها، وأصبح للمشكلة الأمنية بالتالي مقوماتها البحتة، لا بل مؤسساتها. فمن دواهي أزمة لبنان أنها تحوّلت مع الزمن إلى مخلوق كسائر المخلوقات يتوالد تبعاً لسنة البقاء. فقد تولد عن الحرب مؤسساتها التي توسعت وتجدرت وراحت تقف على ظروف الأزمة وتغذي استمرارها في آن، فيها ميليشيات وتنظيمات مسلّحة ومجالس حربية وقيادات عسكرية مشتركة، وفي ظلها أو من ورائها خوّات وتهريب وتسلط

وتعديات باسم الوطن والوطنية والولاء للبنان. والمعالجات الأمنية لا بد منها على أي حال من أجل التخفيف من آلام الناس ومعاناتهم ومن أجل درء المخاطر عن الأبرياء والأمينين. ولكن مهما كان نصيب المعالجات الأمنية من النجاح فإن الانفراج الأمني لن يتحول إلى استقرار مقيم ما لم يقترن بانفراج سياسي ثابت الأسس.

من مفهومنا لهذا الواقع كنا وما زلنا ندعو مع من يدعو إلى تحقيق الوفاق الوطني. وفي بيان للحكومة أمام المجلس النيابي في ٢١ تموز ١٩٧٧ قلنا إن المشاكل التي تواجهنا، مهما كان الطابع الغالب عليها هي في أساسها سياسية. وهذا ينطبق على الأمن كما ينطبق على بناء الجيش وعلى التعمير، وحتى على الشؤون الحياتية، وفي مقدمها مشكلة الغلاء.

وحتى لا يؤخذ قولنا هذا على محمل المغالاة، أو حتى لا يخيل أن فيه شططاً، لا مفر من بعض الاستطراد في التوضيح: نعم حتى الشؤون الحياتية والغلاء فهي متصلة إلى حد ما بالشأن السياسي ومن ثم الشأن الأمني، وذلك من حيث ارتباط هذه المسائل إلى حد لا يمكن إغفاله بتفكك الإدارة وتوزع ولاءات الكثير من المسؤولين بين الزعامات والأحزاب من دون الدولة، وارتباط ظاهرة الغلاء بالذات، في وجهها الداخلي (أي بخلاف وجهها المستورد من الخارج)، بتقطع مسالك السوق الداخلية وتفاقم مشكلة تهريب البضائع عن طريق المرافئ غير الشرعية، مما أوهن، حتى لا نقول بدد، جو المزاحمة والتنافس بين العاملين في السوق اللبنانية، وبالأخطار التي تتعرض إليها البضائع من جرّاء التسيّب الأمني وما فتح من أبواب التسلط والابتزاز والنهب، ثم الخوّات وشتى ضروب الجبايات غير الشرعية بما تسببه من إضافات مباشرة إلى أكلاف السلع في السوق بالإضافة إلى ما نتج عن كل ذلك من عجز تضخمي فادح في خزينة الدولة.

الحقيقة التي لا مرأى فيها أن مفتاح الحل للأزمة هو في الوفاق السياسي. وعندما نتحدث عن الوفاق السياسي فإننا لا نقصد الوفاق بين السياسيين وإنما الوفاق الوطني حول المسائل السياسية العالقة التي كانت في أساس انفجار الأزمة والتي ما زالت تباعد بين مختلف الفئات اللبنانية.

أجل إن في الوفاق مفتاح الحل للقضية اللبنانية من أكثر من زاوية: فالوفاق أولاً من شأنه المساعدة على حسم الخلافات السياسية، وبالتالي اجتثاث الداء من مكمته. والوفاق ثانياً من شأنه توحيد الموقف اللبناني بعد شتات، وبالتالي تكوين إرادة لبنانية موحدة في مواجهة كل ما يجابه مصير الوطن من تحديات وما يجذب بكيانه من مخاطر. وفي وحدة الموقف ووحدة الإرادة وحدة القضية، ومنها يكتسب لبنان القدر الحيوي، أو الحد الأدنى اللازم، من المناعة الوطنية في وجه القوى والمؤثرات الخارجية التي انسابت عبر شروخ النزاع والفرقة بين اللبنانيين لتحول الساحة اللبنانية إلى ساحة صراع عربية ودولية كان اللبنانيون أنفسهم، بسبب تبعثرهم، أداوته الطيعة.

ولا ريب في أن مصدر العلة الأساسي هو الطائفية. لذلك فإن أي صيغة إصلاحية يمكن أن ترسو عليها مبادرات الوفاق لا بد أن تستهدف إلغاء الطائفية بكل وجوها، إن لم يكن فوراً فتدريجياً. إن من يحلل الأزمة اللبنانية في جذورها وأبعادها وانعكاساتها يجد أن المطلوب واحد: وهو، من جهة، استئصال مكم الداء، الطائفية، من النظام عن طريق الإصلاحات الدستورية والقانونية وتصحيح النصوص التطبيقية وتصويب ممارسات الدولة وتوجهاتها في تعاملها مع الناس وتعاطيها مع التطورات، ومن جهة ثانية القضاء على آفة الطائفية في النفوس من خلال العمل

الدؤوب المتواصل في السياق الأبعد، سواء عن طريق التوجيه الإعلامي أو التوجيه التربوي أو خدمة العلم.

مها كان الأمر، عبثاً نتوخى الحل للأزمة اللبنانية من خلال الوفاق إذا لم تتوغل يد المعالجة إلى أعماقها. وهنا أسمح لنفسي، جلاء للموقف، باستحضار ما بينته حول هذا الموضوع في مناسبة سابقة:

لو طلب إليّ أن أوجز أسباب الهنة اللبنانية بعبارة لقلت: إنها تعود إلى أننا عبر ما ينوف على الثلاثين سنة منذ الاستقلال لم نفلح في بناء الدولة الصالحة من جهة، ولا في بناء المواطن الصالح من جهة أخرى

لم تكن الدولة اللبنانية تلك الدولة الصالحة التي ترعى شؤون المواطنين حق الرعاية، وتحقق للمجتمع أسباب الأمن والاستقرار والنمو والعدالة الاجتماعية. فنشأت إدارات الدولة تبعاً لسياسة اللاتدخل، سياسة اليد المرفوعة، ولم تقم بما يترتب عليها من دور في تنمية المناطق وفي التصدي للمعضلات الاجتماعية وفي السهر على حسن أداء الاقتصاد الوطني. والممارسات اليومية للإدارات كان من شأنها تعميق استعداء المواطن على الدولة: فساد في التعامل ومماطلة في إنجاز المعاملات وفظاظة في المواجهة بين المواطن والمسؤول. فبات المواطن ينظر إلى الدولة نظرة الخصم لخصمه، وتجلّت هذه الروح في تصرفات المواطن العادي: تهرب من الضرائب وتحايل على القوانين وتمرد على الأنظمة وإفساد للإدارة، وأحياناً كثيرة شغف أعمى بالمعارضة السياسية.

والدولة لا تكون صالحة ما لم تكن قادرة وعادلة. فعندما افتقد اللبنانيون دولتهم كان فريق منهم أسير عقدة الخوف، الخوف على الكيان والمصير، وفريق آخر أسير عقدة الغبن، الغبن السياسي والاجتماعي

والاقتصادي. وما كانت عقدة الخوف لتنشأ لو كانت الدولة قادرة، وما كانت عقدة الغبن لتنمو لو كانت الدولة عادلة.

ولم يكن المواطن اللبناني يتحلّى دائماً بصفات المواطن الصالح: المواطن الذي يدين بالولاء الكامل لوطنه ويتصرف تصرف المسؤول تجاه مجتمعه. فكان ولاؤه لطائفته أو لزعيمه أو لعشيرته أو لمنطقته أقوى من ولائه لبلده ووطنه، وكان تصرفه محكوماً بطابع الفردية الغالبة، وكان يتعامل مع الدولة وكأنها الغريم لا الموئل ويسعى إلى التحاذاق عليها بدلاً من السعي إلى تعزيزها ومعاضدتها.

والظاهرتان بلا شك مترابطتان. فلا نتصور أنه كان في الماضي ثمة مجال لقيام دولة صالحة على غير يد المواطن الصالح ولا نتصور أنه كان ثمة مجال لنشوء المواطن الصالح في كنف دولة غير صالحة. ولكن هل يعني ذلك أن لبنان أصبح رهين حلقة مفرغة: فلا دولة صالحة مع غياب المواطن الصالح ولا مواطن صالحاً في ظل دولة غير صالحة. كلا، وإنما كسر الطوق ما كان ليتم إلا بتدخل عامل ثالث. والعامل الثالث هذا كان لا بد أن يأتي على شكل تطوّر خارق ينتج عنه إما قيادة سياسية غير اعتيادية تسمو برؤيتها فوق الواقع فتكسر الطوق بقوة جذبها، أو انقلاب في الرأي العام يجمع الفرقاء على إرادة موحدة تكسر الطوق بقوة دفعها. ولكن أيّاً من هاتين الظاهرتين لم يحدث، وما كان لنا أن نرتقب أن يتولد تطور مثل هذا عن النظام السياسي المتبع في لبنان، أو ربما عن أي نظام أنى كان. فالتطورات الحارقة كثيراً ما لا تنبثق عن النظام وإنما عن خرقة.

وهنا نتوقف لتساءل: أما كان من شأن الأحداث إنجاب التطور المطلوب لكسر الطوق على صعيد الرأي العام، وذلك من حيث هزت الهنة

ضمير اللبناني في الصميم، فأيقظته على واقعه المرير، ودفعته إلى التمرد عليه بإرادة جديدة على التغيير والإصلاح، وأثارت في نفسه القلق العميق على مستقبله فأذكت فيه روح الالتفاف حول الكيان والسيادة والشرعية.

هذا هو المحك الكبير: هل يستطيع اللبناني أن يوظف المهنة في بناء وطن؟ هل يتمكن من تغليب تلك الإرادة الجديدة وتلك الروح الجديدة على كل السلبيات التي كانت تتحكم ببلدان وما زالت كلها على الساحة تتصارع من أجل البقاء؟ هل يوفق اللبناني إلى تعبئة تلك الإرادة العارمة وتلك الروح الزاخرة في خدمة التغيير على خطين: خط بناء المواطن الصالح وخط بناء الدولة الصالحة؟

### الإغناء والإنسان اللبناني

ثم إذا كان الهدف هو تحقيق الاستقرار السياسي فمن المسلم به، نظراً لتداخل الشأن السياسي مع الشأن الاجتماعي والاقتصادي، أن أي صيغة للوفاق السياسي لن تكون مجدية ما لم تقترن بسياسة إنمائية واجتماعية تستهدف تحقيق العدالة الاجتماعية وتنمية القدرات الإنتاجية في آن. فمن العبث التطلع إلى استقرار سياسي بمعزل عن الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي.

والتوجه الإنمائي مطلوب أساساً من حيث أن الوفاق لا يمكن أن يكون مجرد محاولة لفض مشاكل الحاضر والماضي واشكالاتها، وإنما لا بد من أن يكون منطلقاً لبناء المستقبل. والحديث عن لبنان المستقبل سيكون فارغاً من المضمون إذا لم يكن مرتكزاً على مستقبل الإنسان في لبنان. وهذا هو موضوع أي نشاط إنمائي بمعناه الواسع.

قلت في مناسبة سابقة:

لا نأتي بمجديد إذا قلنا إن لا فعل من غير فاعل، وإن وراء أعمال الإجرام والتخريب من يرتكبها، وإن وراء المؤامرات والمكائد من يدبرها وينفذها. فلا عجب إذا قلنا إن محنة لبنان فيما شهد من أحداث ومأس هي في أبنائه، هي في المواطن اللبناني الذي لم يبلغ من الوعي الاجتماعي والمناعة الوطنية والحصانة الخلقية ما كان يجب أن يقيه مهاوي التحول إلى أداة لتنفيذ مآرب الغير في بلده، أو مطية للمؤامرات والمكائد على وطنه، أو واسطة للقتل والتشريد بين أهله وقومه.

من هنا إصرارنا على أن بناء لبنان يبدأ وينتهي في بناء الإنسان اللبناني، في تنشئة المواطن المدرك والمسؤول. وننظر إلى التنشئة الوطنية على أنها جدول من النشاطات المتكاملة والمتفاعلة، من روافده الإعلام الهادف الواعي والإرشاد الاجتماعي المنظم ورعاية الطفولة وخدمة العلم والمدرسة.

أو لم تظهر لنا التجربة المريرة أن العلم، مجرداً من الخلق والوعي الوطني، لم يُجد لبنان فتيلاً عندما وقعت الواقعة. فالتعلم كالأميّ، والعالم كما الجاهل، والطبيب والمهندس والمحامي كما العامل، كلهم سواء بسواء، سقطوا في المنزلق وغاصوا في متاهات العصبية الطائفية والعشائرية والحزبية، وغرقوا في حمأة العنف والهمجية.

أو ليس من مظاهر التخلف أن يسخر المواطن نفسه أداة لتحطيم بيته وينقلب حملة المناذيل الحزبية كما حملة الأعلام الناطقة والمعاول الخافقة في غفلة من الدهر إلى متمنطقين بأسلحة الفتك والتدمير، ويتحول الوداع إلى وحش مسعور مع أول هزة تطرق الوطن الصغير. هذا من آيات التخلف

الذي تسأل عنه المدرسة كما يسأل عنه البيت وتسأل عنه الدولة.  
من مثالب اللبناني أنه نما على روح الصفقة، إن صح التعبير. فمجد لبنان، إن كان من مجال للحديث عن أمجاد بعد الذي حدث، بني على العمل الذي يميني بالعطاء السريع. فعلى المستوى الاقتصادي صال اللبناني وجال وحلق وتآلق في ميادين التجارة والوساطة والخدمات، فأضحت الثروة الفردية مقياساً للنجاح، وقامت أدبيات المجتمع على السعي إلى تحقيق الجزاء العاجل، فضاء الفاصل بين الخداع والشطارة وبين الأثرة والمصلحة، وأصبح الفرد يعيش ليومه لا يحفل بمستقبل أيامه وأيام أخلافه. وعلى المستوى الاجتماعي والوطني لم يلتفت اللبناني إلى تنمية الإنسان إلا كساع للرزق. لم يوظف اللبناني اهتمامه في المواطن والوطن وإنما وظّفه في الفرد منسلخاً عن روابط الأرض، منعقاً من عرى الالتزام بالمجتمع. فبقي اللبناني مطبوعاً على الفردية في المسلك والتصرف.

### الولاء والعروبة

جاء في بيان الحكومة أمام المجلس النيابي في ٢٣ كانون الأول ١٩٧٦:  
«لئن كان من حق الوطن على المواطن أن يستأثر بولائه التام، فالعدالة الاجتماعية حق للمواطن على وطنه».

أجل كاد الولاء والعدالة أن يكونا وجهين لظاهرة واحدة. فأين يجد المرء كرامة إلا في وطنه؟ أين ينشد الإنصاف إلا في وطنه؟ أين يطلب الطمأنينة إلا في وطنه؟ ولن تكون كرامة ولا إنصاف ولا اطمئنان في وطن إذا لم تكن فيه عدالة ومساواة، وتحديد عدالة اجتماعية.

لا نقصد من قولنا هذا أن للولاء الوطني ثمناً، هو العدالة. فكما أن

علاقة الولد بوالديه لا يمكن أن تكون كصفقة يبادل فيها طاعة بمحبة، فإن علاقة المواطن بوطنه لا يمكن أن تكون كصفقة يبادل فيها ولاء بعدالة. وإنما نقصد القول إن من حق المواطن، حقه المقدّس والمشروع، فيما يدين بالولاء الكامل وغير المشروط لوطنه، أن ينتظر عدالة تفيض عليه كرامة وإنصافاً واطمئناناً، كما ينتظر الولد من والديه حدياً يتساوى فيه مع إخوته، فيما يبدي لوالديه إحساناً، ويخفض لها جناح الذل من الرحمة، كما تدعو الآية القرآنية الكريمة في أروع ما يكون تعبير.

فكما لا مبرر لعقوق من ولد، حتى ولو لم يلق إلا الجور من والده، فلا مبرر لكفر بالوطن، والكفر نقيض الولاء، ولو لم يلق المواطن إلا الحيف من وطنه. مع ذلك فإن لبنان الوطن لقي من الجحود ما لم يلقه وطن في العالم من أبنائه. ولا نبريء من ذلك ساحة فئة دون أخرى.

لطالما تراشق اللبنانيون القذح والتجديف فيما بينهم، كل يطنن بولاء الآخر لوطنه. وقلّ من لم ينحرف عن سواء السبيل. فمن لم تتلوث يده إساءة لوطنه، تلوث ضميره أو تفكيره أو لسانه. فهذا فريق يأخذ على الآخرين كفرهم بلبنان وطناً من حيث يتعاطفون أو يتجاوبون أو ينفعلون، على مستوى يتجاوز أحياناً حدود السلامة الوطنية، مع حركة تنطلق هنا أو ظاهرة تبرز هناك أو تطور يقع هنالك في المحيط العربي أو الإسلامي (من ذلك المد الناصري والثورة الفلسطينية والثورة الإسلامية في إيران). وذاك فريق يتهم الآخرين بالكفر بلبنان وطناً من حيث يتسامحون مع من يتعامل مع عدو لبنان والعرب، إسرائيل، أو يشجعونه أو يساندونه. معاذ الله أن نساوي بين هذه الظاهرة وتلك، أو أن نرضى بتسوية للتعامل مع عدو يهدد المصير اللبناني والعربي، أياً كان المنطق. ولئن تدرع هذا في تعامله مع أعداء وطنه بأنه خاف على مصيره فلاذ بما يكره وتوسل

بما يأبى، فعذر ذاك في تعاطفه مع تطورات المنطقة أنه افتقد العدالة في وطنه فراح يلتمس الكرامة في محيطه. هذا فضلاً عن أن بينه وبين محيطه أواصر أخوية تاريخية لا تنفصم.

وإذا كنت ألفت إلى مطاعن الولاء عند مختلف الفئات اللبنانية، فليس ذلك لخلق عقدة عند اللبنانيين بأنهم شعب ذو عاهة أو نقيصة تظهر في تنكّره لوطنه، وبأنهم بالتالي شعب لا يستحق وطناً. وإذا كنت قد انعطفت في الحديث إلى بحث خلفيات تلك النقيصة عند هذا الفريق أو ذاك، فليس لأسوّغ سوء الولاء عندهم. وإنما ذلك من أجل توجيه النظر إلى ممكن العلة توضيحاً لسبيل معالجتها.

والسبيل هو وفاق سياسي مبني على توجه إنمائي واسع؛ وفاق يصهر الجميع في بوتقة من المواطنة الواحدة، فلا تمييز ولا تمايز؛ وتوجّه إنمائي يستهدف إزالة أسباب التفاوت بين مختلف الفئات والمناطق ويرسي دعائم الاستقرار على قواعد صلبة. بذلك تتحقق العدالة عامة، والعدالة الاجتماعية خاصة، ومعها السلام السياسي والاجتماعي واستطراداً الاقتصادي.

وهذا غير القول بما يذهب إليه البعض أحياناً كثيرة، من أن ازدواجية الولاء مردّها إلى الالتزام بعروبة لبنان، وأن وحدانية الولاء للبنان بالتالي تقضي بالتخلي عن العروبة. أما نحن فيترأى لنا أن الخلاف على عروبة لبنان لم يكن يوماً على الجوهر أو على المفهوم بقدر ما كان خلافاً على اللفظة مع ما تستثيره من حساسيات لدى البعض. فالالتزام بالعروبة لا يعني لدى دعائه العمل على تحقيق وحدة مع الدول العربية يذوب فيها الكيان اللبناني، كما لا يعني التحفظ لدى المتحفظين على العروبة مناصبة العرب

العداء . وبين هؤلاء كثيرون ممن يعملون في البلاد العربية أو يملكون مصالح مادية واسعة فيها . فَمُنذُ التقاء اللبنانيين على الميثاق الوطني عام ١٩٤٣ ارتضى المسيحيون بانتماء لبنان العربي وارتضى المسلمون بالتخلي عن مطلب الوحدة مع الدول العربية .

ومفهوم العروبة بالنسبة إلى لبنان لم يكن يوماً موضوع بحث أو حوار في العمق بين اللبنانيين ليكون محل خلاف بينهم، واقتصر الأمر في معظم الأحيان على الاختباء وراء الألفاظ . فبدلاً من القول بأن لبنان بلد عربي وتحديد مفهوم هويته العربية، فإن الاهتمام كان ينصب على إيجاد مخارج لفظية . فأحياناً يكون لبنان ذا وجه عربي، وأحياناً يكون انتاؤه عربياً، وأحياناً تنحصر عروبه في انتسابه إلى جامعة الدول العربية .

ولو جرى بحث في العمق في هوية لبنان لكانت العروبة موضوع توحيد لا موضوع تفريق . فالعروبة التي هي رابطة اللغة والثقافة والتاريخ والتراث بين مختلف الشعوب العربية، تطورت في التجربة اللبنانية لتغدو ذات معان تتلازم مع دور ورسالة والتزام ومصالح مشتركة، في إطار التمسك باستقلال لبنان وحرية وسيادته .

وهكذا فإن مفهوم العروبة بالنسبة إلى لبنان يجب أن ينطوي سياسياً على المعاني التالية:

- لبنان جزء لا يتجزأ من العالم العربي، وهو عضو فاعل في الأسرة العربية .

- يتمتع لبنان بكل ما يكسبه انتسابه إلى جامعة الدول العربية من حقوق ويلتزم بكل ما يترتب على انتسابه إليها من واجبات .

- يلتزم لبنان بقضايا العرب القومية وفي مقدمها قضية فلسطين.

- للبنان دور عربي نابع:

أ) من إيمانه برسالته الثقافية والحضارية في العالم العربي.

ب) من وعيه لإمكاناته ومسؤولياته في المحافظة على التضامن العربي وتعزيز أسبابه.

ج) من تقديره للمصالح الاقتصادية العميقة التي تربط بينه وبين سائر البلدان العربية، علماً بأن لبنان هو البلد الذي تطور اقتصاده ونما ليكون مكملاً للاقتصاد العربي ومتكاملاً معه ومرتبطاً به، وذلك على نحو عفوي وتلقائي ربما كما لم يتحقق لأي بلد عربي مع سائر البلدان العربية التي تجمعها معها اتفاقات تستهدف تحديداً تعزيز التكامل الاقتصادي العربي (كاتفاقية الوحدة الاقتصادية التي ليس لبنان طرفاً فيها).

- إن انتماء لبنان العربي يحتم نبذ كل تعامل وكل تعاون مع أعداء لبنان والعرب، وبالتحديد إسرائيل والصهيونية.

### ماهية القضية

وبعد، ما هي القضية.

القضية اللبنانية هي قضية إيمان والتزام بالقيم والمبادئ التي قام عليها لبنان الوطن ويقوم، إيمان والتزام بوحدة الأرض والشعب والمؤسسات، باستقلال الدولة وسيادتها، بقدسية الحريات العامة والفردية، بجرمة إنسانية

الإنسان اللبناني وكرامته، بهوية لبنان العربية.

أما صون هذه القيم والمبادئ والأهداف وتعزيزها فيرتبطان بشرط واحد، هو قيام الدولة الصالحة، الدولة القادرة والعادلة، وهي دولة مؤسسات وإنماء. من هنا فإن عملية اختزال بسيطة للواقع تفضي إلى الاستنتاج أن الدولة هي القضية. فالدولة هي التي يجب أن تكون الحصن الحصين للقيم والمبادئ والأهداف التي يقوم عليها لبنان الوطن.

فلو كانت الدولة صالحة لترعرع المواطن الصالح في كنفها، ولو كانت الدولة قادرة لما كانت عقدة خوف، ولو كانت الدولة عادلة لما كانت عقدة غبن، ولو كانت الدولة فاعلة لكان لها موقف واضح وحاسم يفرز الناس بين كثرة وقلة، بين كثرة توالي الشرعية وقلة تعارضها.

القضية، تبعاً لهذا المفهوم، تتمحور حول الدولة. والنضال من أجل القضية يجب أن يستهدف أولاً وقبل كل شيء إقامة الدولة القادرة والعادلة، دولة المؤسسات، بكل مقوماتها ومرتكزاتها. وهذا يقضي، من جهة، باعتماد الإنماء والعدالة الاجتماعية توجهاً، ومن جهة ثانية بالعمل على تحقيق الإصلاح السياسي الذي يستهدف إلغاء الطائفية في مختلف ميادين الحياة العامة، في السياسة كما في الوظيفة، في الإدارة والقضاء والجيش. وإذا لم يكن هذا المطلب الأخير ميسور التحقيق فوراً، بسبب تعشش الأحاسيس الطائفية في نفوس المتحكمين بالوضع اليوم، فليكن هو الهدف الذي تصب كل الجهود والمساعي في مجرى الوصول إليه في أقرب ما يمكن. ويجب أن تسخر لهذا الهدف السياسات الإنمائية والإعلامية والتربوية، وكذلك الإصلاح الإداري وخدمة العلم.

هذا التعريف للقضية اللبنانية يبدو كافياً، ويمكن أن نتوقف عنده فلا

نزيد. ولكن إذا كان لا بد من تذييله بشيء من التوضيح فيمكن إضافة الملاحظات التالية:

- القول بوحدة لبنان أرضاً وشعباً ومؤسسات لا يتعارض مع الدعوة إلى الأخذ بمبدأ اللامركزية الإدارية إلى أبعد الحدود وهو مطلب حيوي ومشروع، على أن يراعى في رسم نظام اللامركزية الفاصل الدقيق بين الحيز الإداري والحيز السياسي لتطبيقه، مع التنبه إلى أن تخطي ذلك الفاصل يضعنا على طريق تفكيك وحدة الوطن.

- مع وجود الدولة القادرة تنتفي أية شكوى وأية مخاوف من الوجود الفلسطيني المسلح، كما تحل بندقية الشرعية محل البندقيات غير الشرعية المشهورة في أيدي اللبنانيين، ويخرج لبنان من الحلقة المفرغة للمنطق القائل بأن لا مجال للتعرض للبندقية التي يرفعها لبناني طالما بقيت بندقية في يد فلسطيني، ذلك المنطق الذي يتجاهل دور بندقية الشرعية التي يجب أن تكون ملاذ كل اللبنانيين وسائر المقيمين على أرض لبنان إزاء كل ما قد يساورهم من خوف أو قلق أو ما قد يتعرضون إليه من مخاطر أو مضايقات.

- انطلاقاً من أن لبنان لا يملك حسماً لأزمة الشرق الأوسط ولا فكاً منها، وفي انتظار حل عادل للقضية الفلسطينية يقوم على الاعتراف بحق الشعب العربي الفلسطيني في العودة إلى دياره وإقامة دولته على أرضه، فإن الترابط القائم بين الأزمة اللبنانية وأزمة الشرق الأوسط يقضي بإيجاد صيغة تعايش بين لبنان وأزمة المنطقة تركز على ثلاث مقومات يجب أن تتجسد وحدة الموقف اللبناني في العمل على تحقيقها، وهذه المقومات هي: تطبيق قرارات مجلس الأمن الدولي فيما يتعلق بالوضع على الشريط

الحدودي، تطبيق الاتفاقات المعقودة مع منظمة التحرير الفلسطينية مع الأخذ في الاعتبار مستجدات الوضع على أرض الجنوب ومقررات مؤتمرات القمة العربية والتزامات لبنان تجاه الأمم المتحدة والقوات الدولية بموجب قرارات مجلس الأمن، وأخيراً الأخذ بالإصلاحات السياسية اللازمة بغية حل النزاعات العالقة بين اللبنانيين.

- إذا كانت صيغة الحل اللاطائفي غير ميسورة التحقيق على الوجه الأمثل في ظل الواقع الطائفي الراهن، فليكن المخرج الآتي من الأزمة تسوية انتقالية تترجم مبادئ الوفاق التي صدرت عن مجلس الوزراء في ٥ آذار ١٩٨٠. على أن تكون التسوية الانتقالية، الصيغة - المخرج، معبراً إلى الصيغة الوطنية المثلى لا وسيلة لوأدها. وكما أن مبادئ الوفاق لم تر النور إلا بمبادرة من الدولة، فهكذا ترجمتها في صيغة تسوية انتقالية. فإنها لن ترى النور إلا بمبادرة من الدولة.

عبثاً نبحث عن بديل عن مبادرة الدولة في حوارات جانبية أو في لقاءات ثنائية. فمع تحييدنا لكل الحوارات وكل اللقاءات نظراً لأجواء الانفراج والتقارب التي تشيعها، إلا أننا لا نرى، في ظل التشرذم المريع القائم، أن مثل هذه الحوارات واللقاءات يمكن أن تؤدي إلى حسم المشكلة. ولا يجدي أن تبسّط المشكلة بالقول إن في الساحة فريقين، فريقاً مسيحياً وفريقاً مسلماً، بينا الواقع أن كلاً من هذين الفريقين ينقسم إلى أطراف عديدة متنازعة، فضلاً عن أن الانقسامات ليست كلها طائفية. فهناك مواقف تجمع، كما هناك تجمعات سياسية تضم، أطرافاً من مختلف الطوائف. وعندما تعبّر الدولة عن إرادتها ستجد أن فريقها هو الأكبر، وفيه تنتظم جماعات من كل الطوائف. ولا نغالي إذا قلنا إننا وصلنا إلى وضع لم يعد فيه النزاع بين طوائف بقدر ما هو بين قلة وكثرة، بين خصوم

الشرعية وأنصارها، بين المنتفعين من استمرار الأزمة والمتحرقين إلى الخروج منها، بين المسلحين والعزل. فكيف يكون حوار بين هؤلاء وأولئك. من هنا إصرارنا على أن الفرغ لا يأتي إلا بمبادرة من الدولة.

وختاماً علينا أن نسلّم بأن الأزمة اللبنانية، أية كانت رؤيتنا للحل، قد أمست بعد ما يناهز ست سنوات حافلة بالتوتر والأحداث، من التعقيد بحيث لم يعد الحل قابل المنال بالضغط على زر، أو بومضة، وإنما لا بد أن تكون عملية الإنقاذ بمثابة مسيرة، ومسيرة شاقة. المهم أن تبدأ المسيرة، والمبادرة لا يمكن أن تكون في غير يد الدولة. وفي انتظار ذلك لا بديل عن الصمود مهما اقتضى من المكابدة والمعاناة. فصاحب القضية لا ينوء بأعبائها.